من دروس حرب تموز

عماد الحطبة
كاتب ومحلل سياسي

منذ مطلع الألفية الثالثة، ساد اعتقاد عالمي بأن مقاومة الأخطبوط الرأسمالي الذي تمتد أذرعه إلى كل بقعة في العالم باتت أمراً شبه مستحيل، وأن البؤر الموجودة هنا وهناك ليست سوى محاولات أخيرة محكومة بالفشل أمام سطوة العدو الرأسمالي ووحشيته. فلقد أصبح ذكر معاداة الرأسمالية أو الإمبريالية أو الانتصار للمقاومة لغة خشبية تشي بتخلف صاحبها عن ركب الحضارة. لا فرق في ذلك بين مسؤول رفيع بحجم رئيس جمهورية (ميشال سليمان رئيس جمهورية لبنان السابق الذي وصف ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة باللغة الخشبية) أو صديقة كنت أناقشها بما سمي زوراً "بالثورة في سوريا". وعندما قلت لها إنَّ هؤلاء في خدمة الصهاينة، قالت لي (ضاحكة): "ياه لم أسمع كلمة الصهيونية منذ سنتين". ولقد اختفت الرأسمالية ومصالحها من قاموس أعدائها، ولا تستغرب اليوم سماع مفكر يساري يتحدث عن الصراع الطائفي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، ويتغنى بالحرية والديمقراطية بشكلها الغربي الليبرالي، متناسياً أنه كان يهاجم هذا الشكل من الحرية، ويصفه بأنه ليس سوى شكل وظيفي مقترن بحرية السوق؛ شكل لا بد منه لتحقيق الخضوع لشروط العرض والطلب التي تشكل القاعدة الأساسية للسوق الرأسمالية.

اليوم، يسمي هذا المفكر انتقاله إلى المعسكر الآخر تطوراً فكرياً أو حتى تمرداً على الجمود الفكري. لقد تحولت القضية من الدفاع عن مصالح الكادحين لتصبح حرية البرجوازيين وديمقراطية الليبراليين، وأصبح صندوق الانتخاب هو الرمز، وحقوق الإنسان هو المبرر العفوي، وقادة الديمقراطية الغربية هم الزعماء. لقد تفرعت قضية الجماعة اليسارية، وتحولت إلى مجموعة من القضايا، ووصل بها التشعب إلى الابتعاد تماماً عن جوهر الفكرة الأصلية.

في خضم هذه الراحة التي نعم بها الرأسماليون والرجعيون، بدأت تظهر حركات تمرد في منطقتنا قضّت مضاجع المعتدين، بدأت من جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية (جمول) بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وتصاعدت على يد مقاتلي حزب الله، وصولاً إلى التحرير عام ٢٠٠٠، لتتحول إلى كابوس بعد انتصار ٢٠٠٦ في جنوب لبنان.

لقد شكل هذا الانتصار نقلة نوعية في تاريخ المنطقة، فالمنفذ والمخطط والمقاتل ينتمون إلى طبقة الكادحين الحقيقيين، وليس إلى شخصيات المدن البرجوازيين، والداعم نظام قومي هو الأخير من نوعه في المنطقة، مثلته سوريا. المؤيد هو الشارع العربي بكادحيه وحالميه، خصوصاً الأحزاب اليسارية والقومية، أما المعادي، فهو الأنظمة والأحزاب والقوى الرجعية المرتبطة سياسياً واقتصادياً، وبشكل لا يقبل الانفصام، بمؤسسات رأس المال. لقد شكلت تلك اللحظة من تموز/يوليو ٢٠٠٦ لحظة فرز ومواجهة حقيقية؛ مواجهة سوف تستمر في حروب طويلة مع العدو وأدواته، وعلى أكثر من جبهة. وسيحقق محور المقاومة الانتصار تلو الانتصار، وسيتوسع ويكسب أنصاراً جدد مع الوقت، فجبهة المواجهة المحدودة بالجنوب اللبناني اتسعت لتمتد من الموصل إلى حلب والجولان، ومن القدس وجنين ونابلس إلى غزة وصنعاء وسيناء.

نستطيع القول إنَّ تلك اللحظة اقترنت بولادة جماعتين؛ الجماعة الوطنية التي ضمت طيفاً واسعاً من مؤيدي استقلال الإرادة السياسية والاقتصادية ومحاربي المشاريع الاستعمارية. وفي المقابل، الجماعة التابعة والمرتبطة بالمستعمر، من مؤيدي التسويات المحلية والإقليمية على قاعدة الانصياع للمشاريع الغربية. حيث تخضع كلتا الجماعتين لشروط تشكيل الجماعات الحديثة، إضافةً إلى أنّهما تضمان في تركيبتهما جماعات فرعية متفاهمة أو متناقضة في طروحاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الجماعة الوطنية التي جعلت قضيتها محاربة الاستعمار أو ما تسميه بقوى الاستكبار العالمي، ضرورتها تاريخية تنبع من الحاجة إلى الاستقلال والتحرر، والوعي بهذه الضرورة التاريخية أدى إلى تولد الإرادة التي تجلت بما سمي محور المقاومة. أما العفوية، فقد جاءت من خلال الاستجابة لآمال وأحلام الجماهير الواسعة بإيجاد مكان لها تحت شمس عالم اليوم، والرمز جاء خليطاً قومياً دينياً، حاضراً وتاريخياً. مثّل حزب البعث العربي الاشتراكي والجيش السوري ورجال المقاومة اللبنانية والفلسطينية الرمز القومي الحاضر، ومثلت رمزية استشهاد الحسين الرمز الديني التاريخي لمفهوم التضحية والفداء. لقد كان ما حدث في جنوب لبنان فريداً من نوعه إلى درجة اضطرار القوى الرأسمالية العالمية وتابعتها المحلية إلى العمل معاً لإعادة صياغة المفاهيم وترتيب الأولويات.

يقول الفيلسوف الفرنسي آلان باديو: "هناك ضوابط داخلية للحركات الإسلامية مرتبطة بخصوصيتها الدينية، وهذه الضوابط ستزول عندما تنتقل هذه التنظيمات إلى المرحلة "التالية/الأعلى" من تطورها، أي عندما تأخذ بعدها العالمي".

هذا البعد العالمي أعطى الجماعة الوطنية وعياً كونياً غادرت من خلاله خصوصيتها المحلية والدينية لتنخرط في قضية النضال بمعناها الكوني. هذا ما رأيناه في التعاون الإيراني مع فنزويلا وكوبا، والتحالف بين حزب الله والتيار الوطني الحر.

بعد تموز ٢٠٠٦، غادرت فكرة المقاومة الإسلامية التي مثلها حزب الله بعدها المحلي لتكتسب بعداً عالمياً، وأصبحت مقبولة عند معظم من ينادون بالنضال ضد الاحتلال والاستعمار، ومرفوضة عندكل حلفاء الاستعمار. هذا التغير دفع الحزب إلى إعادة صياغة علاقاته مع المحيط المحلي والإقليمي، بما ينسجم مع الموقع الذي أصبح يحتله في خارطة الصراع.

لقد فرض الانتصار على حزب الله تبنيه وعياً كونياً يحدد من خلاله معسكر الأعداء خارج الإطار الديني المعتاد. إن المثال الذي شاهدناه من خلال الاتصال بين جوليان أسانج صاحب موقع "ويكيليكس" وسماحة السيد حسن نصر الله تعبير عن عالمية فكرة المقاومة التي يمثلها حزب الله ومحور المقاومة. ولا نستطيع أن نعزل محور المقاومة عن تاريخ المقاومة ضدّ الاستعمار في منطقتنا، والذي يعود إلى مطلع القرن العشرين. فلقد تراكمت الإنجازات الكمية التي حققتها المقاومة العربية، وتحولت بعد حرب تموز إلى إنجاز كيفي نقل المقاومة إلى موقع المواجهة مع كل القوى الاستعمارية، وعلى جميع الجبهات. إن حضور المقاومة كفكرة في منطقتنا يمنح القوة لكل المقاومين في العالم، لأننا لم نكتفِ بصندوق الاقتراع المخادع، بل واجهنا العدو في الميدان وهزمناه أكثر من مرّة.

شكَّل انتصار تموز نقلة نوعية في تاريخ المنطقة، فالمنفذ والمخطط والمقاتل ينتمون إلى طبقة الكادحين الحقيقيين، لا إلى شخصيات المدن البرجوازيين

الإمارات على خط المصالحة التركية – السورية.. ما الثمن؟

حسني محلي
كاتب ومحلل سياسي

تشهد العلاقات التركية - الإماراتية تطورات مثيرة منذ الزيارة الأولى التي قام بها رئيس دولة الإمارات محمد بن زايد إلى أنقرة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ وكررها في ١٠ حزيران/يونيو الماضي، إذ التقى الرئيس إردوغان، وحضرا معاً المباراة النهائية لدوري أبطال أوروبا، قبل أن يبحثا في المزيد من التنسيق والتعاون الشامل في العلاقات الاستراتيجية.

العلاقات المميزة بين ابن زايد والرئيس الأسد الذي كانت أبو ظبي محطته الأولى في الانفتاح عربياً، إذ يتوقع البعض لهذه العلاقات أن تكون كافية لإقناع الرئيس الأسد بضرورة اللقاء القريب مع الرئيس إردوغان، بعدما نجح ابن زايد في إقناع حليفه الرئيس السيسي بفتح السفارة المصرية في أنقرة، في بداية الأسبوع الجاري وقبل فتح السفارة المصرية في دمشق.

يتوقع الإعلام التركي المعارض لابن زايد أن يقنع الرئيس إردوغان بتلبية بعض الشروط والمطالب السورية قبل لقائه الرئيس الأسد، ويتوقع له البعض أن يكون مرناً في موضوع اللقاء بالرئيس إردوغان، وبوساطة إماراتية مدعومة من محمد بن سلمان والرئيس السيسي، وسط المعلومات التي تتحدث عن قمة إقليمية تهدف إلى جمع الأسد بإردوغان.

وسبق أن تحدثت المعلومات عن مساعدات مالية كبيرة من الإمارات لدمشق في الوقت الذي تتبنى أبو ظبي تطبيق مقررات القمة العربية الأخيرة الخاصة بسوريا، وبليبيا أيضاً، حيث الوجود العسكري التركي، وضد الوجود المصري المدعوم إماراتياً وسعودياً، وهما معاً مع قوات خليفة حفتر.

هذه الدول التي يبدو أنها ما زالت وما دام لكل صفقة ثمنها، ومهما كان هذا الثمن عالياً، فهو قليل بالنسبة إلى حكام الإمارات والسعودية، وقبلها قطر، التي تحملت معاً أعباء ما يسمى بـ"الربيع العربي" والتي زادت على ٢٠٠ مليار دولار. وقد يدفع المحمدان؛ ابن سلمان وابن زايد، ما يساوي هذا المبلغ في مقابل المصالحة التركية - السورية. ومن دون تحقيقها، يعرف الجميع أن لا حل لأي من مشكلات سوريا والمنطقة عموماً، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

ويسعى إردوغان كي يكون له فيها أيضاً دور مؤثر، وهذه المرة عبر العلاقة مع "تل أبيب"، وليس مع حماس، التي راحت ضحية المصالحة بين أنقرة والكيان الصهيوني الذي التقى رئيسه ورؤساء وزرائه ووزراؤه الرئيس إردوغان في العديد من المناسبات خلال العامين الماضيين.

وثمة معلومات عن زيارة قريبة لنتنياهو إلى أنقرة، ولكنها تأخرت بسبب الوضع الإسرائيلي داخلياً، والسياسات الهمجية للكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، وهو ما لم تبالِ به معظم العواصم العربية، باستثناء إصدار بيانات الاستنكار، ما دامت قد طبّعت مع هذا الكيان، وبعض منها قيد التطبيع، وهي التي لم تستعجل في التطبيع مع دمشق، ولم تساعدها على حل أزماتها الخطرة بسبب الحصار والعقوبات الأميركية والغربية، التي تعرقل معاً عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

ويعرف الجميع أن إردوغان يرى في هؤلاء اللاجئين ورقة مهمة ومربحة في مساوماته، ليس مع العواصم الأوروبية فحسب، بل أيضاً مع العواصم العربية، ومع موسكو وطهران، التي تسعى لإعادتهم إلى بلادهم، ولكن من دون جدوى، ما دام معظم هؤلاء اللاجئين في تركيا، ويرى فيهم إردوغان وفي عائلاتهم داخل سوريا حاضنة شعبية لأفكاره وسياساته في سوريا وفي المنطقة عموماً، وهو ما أشار إليه المسؤولون الأتراك عندما قالوا أكثر من مرة إن تركيا تساعد ٧ مليون سوري، ٣,٥ ملايين منهم في تركيا، وعدد مماثل في المناطق التي يوجد فيها الجيش التركي في الشمال السوري.

ويبقى الرهان على الحنكة السياسية لحكام الإمارات ومهارتهم في إقناع الرئيس إردوغان أو إجباره على تقديم تنازلات لدمشق، خصوصاً في هذه المرحلة الصعبة جداً بالنسبة إليه، بعدما فشل وزير ماليته الجديد، حامل الجنسية البريطانية، في الحصول على قروض مالية عاجلة من الغرب، والسبب في ذلك عدم ثقة هذا الغرب بإردوغان وسياساته المتقلبة.

التحليل الإخباري

خلافات تهدد البيت السني العراقي والمنطقة تريد الوحدة

الوفاق/ خاص
محمد حسن الساعدي

يبدو أن الكتل السنية باتت متورطة بخلافات عاصفة، خصوصاً بين جبهة تقدم وتحالف العزم, والذي بات يهدد مكانة الحلبوسي كرئيس لمجلس النواب.. إذ تعمّق التنافس في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي أجريت أواخر عام ٢٠٢١، وفيها أصبح حزب التقدم أكبر حزب سني ٣٧ مقعداً، وأظهر تفوق الحلبوسي بين السياسيين السنة على الأقل من حيث التمثيل البرلماني.

خلال تلك الإنتخابات البرلمانية حاول التيار الصدري والإطار التنسيقي, كسب دعم النواب والشخصيات السياسية المستقلة داخل البيت السني، وهذا كان ضرورياً لتشكيل أكبر تحالف في البرلمان، وعلى الرغم من كون الصدر ما زال خارج العملية السياسية، إلا أن إحتمالات عودته واردة من باب الانتخابات، خصوصاً ونحن مقبلون على صراع مجالس المحافظات، والتي تعد حجر أساس للانتخابات البرلمانية القادمة، ما يعني أن جميع القوى السياسية ستحاول أثبات وجودها السياسي في هذه الانتخابات...

أنقسم البيت السني عموماً إلى كانتونات, بانت معالمها من خلال الرفض لولاية السيد الحلبوسي على مشهد المكون، فانقسمت لمكونات سياسية متعددة أولها ظهور معارضة النائب ليث الدليمي، وبروز أصوات عشائرية تطالب بالتغيير، وهذا ما انعكس بالفعل من خلال المؤتمرات التي أقيمت في الأنبار او غيرها من المدن التي تنادي بتغيير الحلبوسي، وإعادة بعض الوجود المبعدة الى المشهد السياسي.

وهنا تحاول بعض القيادات السنية اللجوء إلى العامل الإقليمي، والذي كما يبدو رفض أي تدخل في عملية التغيير، وعزاها إلى أن هذا الملف يعد من الملفات الداخلية, التي تنأى الدول الإقليمية والمجتمع الدولي التدخل فيه، خصوصاً مع المتغيرات الإيجابية التي تحدث في المنطقة العربية، بعد التقارب الإيجابي بين المملكة العربية السعودية وإيران، وعودة سوريا إلى الجامعة العربية، ما يوحي بأن الإستقرار متفق عليه بين كل الدول العربية والإسلامية الفاعلة في المشهد السياسي برمته. لذا، فالقوى السنية مطالبة اليوم أكثر من قبل, بضرورة توحيد الموقف والخطاب، وان تتفق على توحيد للموقف السياسي، ليبقى الاختلاف داخلياً.. حاله كأي خلاف وإختلاف يحدث هنا أوهناك, على أن تتعامل القوى السنية, مع الملفات العالقة بين المكونات الأخرى, على أساس التوافقات السياسية والفاصل هو الدستور العراقي النافذ.